

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد إسماعيل العمري

وعضوية القضاة السادة

عبد الرحمن البنا ، جهز هلسا ، عادل خصاونة ، خليفة السليمان

بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٢ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية
الجناية رقم ٢٠٠٣/١٠١٤ تاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٨ إلى محكمتنا كونها مميزة بحكم القانون
عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر فيها
والقاضي :

(١- إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون

ترخيص خلافاً للمادتين ٣ و٤ من قانون الأسلحة النارية والذخائر وعملاً بذات
المادتين ودلالة المادة ١١/ج من نفس القانون الحكم بحبسه مدة ثلاثة اشهر والرسوم
ومصادرة المسدس المضبوط.

٢- تجريم المتهم بجناية التدخل بالقتل العمد خلافاً لأحكام المادتين ١/٣٢٨ و ٨٠

عقوبات وفق ما عدلت وعملاً بذات المواد وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمسة
عشر سنة والرسوم.

٣- نظراً لإسقاط الحق الشخصي واعتبار ذلك من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً

بالمادة ٣/٩٩ تقرر المحكمة تخفيض العقوبة بحقه لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة
المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة
الأشد بحقه وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم
محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة المسدس المضبوط).

جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً بتأييده.

بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٦ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية انتهى فيها إلى طلب تأييد القرار المميز.

القرار

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أحالت إلى تلك المحكمة كلاً من المتهمين :

- ١- سكان مادبا ، بلا عمل عمره ٢٥ سنة ، أوقف في ٢٠٠٣/٨/٩ ولا يزال.
- ٢- من مواليد عام ١٩٧٤ يحمل الجنسية الإسرائيلية من عرب ٤٨ غير مقبوض عليه .
- ٣- من مواليد عام ١٩٨٣ يحمل الجنسية الإسرائيلية غير مقبوض عليه.
- ٤- غير مقبوض عليه.
- ٥- والظنين ، سكان مادبا عمره ٤٦ سنة مدرب سواقين أوقف في ٢٠٠٣/٨/١١ ولغاية ٢٠٠٣/٨/١٣ ، لمحاكمتهم بالتهم التالية:

- ١- جناية القتل العمد بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين ١/٣٢٨ و ٧٦ عقوبات بالنسبة للأول والثاني والثالث
- ٢- جناية التدخل والتحريض على القتل العمد خلافاً للمواد ١/٣٢٨ و ٧٦ و ١/٨٠ و ٢ عقوبات بالنسبة للمتهم الرابع
- ٣- جنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد ٣+٤+١١ ج من قانون الأسلحة النارية والذخائر بالنسبة للمتهمين الأول والثاني والظنين الخامس

وتتلخص وقائع هذه الدعوى وكما ورد بإسناد النيابة العامة:
(أنه توجد خلافات بين أشقاء المغدور نايف إبراهيم المعنون من جهة وبين بعض أفراد عائلة ومنهم المتهمون على أثر مشاجرة بينهم ووفاة المرحوم عام ١٩٩٨ وهو شقيق المتهم الرابع وأخ لام المتهم الثاني وباقى المتهمين هم من أبناء عمومته وقد رفضوا اتمام مساعي الصلح مع أهل المغدور واستقر في نفس اخوانه وهما المتهمان الثاني والرابع اخذ الشار لآخيهم وحاولا اقناع ابن أخيهم الشاهد لأخذ الشار لوالده اكثر من مره إلا انه رفض ولم يهدأ بالهم طيلة هذه السنوات فقاما بالتخطيط والتفكير إلى أن استقرت خطتهم على قتل المغدور فقام المتهم الرابع في بداية شهر ٨ لسنة ٢٠٠٣ والموجود في الضفة الغربية بالاتصال مع المتهم الأول وطلب منه أن يساعده في قتل المغدور وقام بتحريضه ووعدته بتزويجه ابنته وبإعطائه شقة مقابل مساعدته على القتل فوافق المتهم الأول على ذلك مقابل ما وعده له ثم اخبره المتهم الرابع بأنه سيقوم بإرسال المتهمين الثاني والثالث من الضفة الغربية إلى الأردن خصيصاً لتنفيذ جريمة القتل وطلب منهم أن يشتركوا جميعاً في قتل المغدور ، ومن ثم يقوم بتهريب المتهم للضفة الغربية ويسلم المتهم نفسه للشرطة وبالفعل وباليوم التالي التقى المتهمون الأول والثاني والثالث في منطقة أبو نصير وتحدثوا بالهاتف مع المتهم الرابع الموجود في الضفة الغربية واتفقوا جميعاً على تنفيذ الخطة وهي قتل المغدور وطلب المتهمان الثاني والثالث من المتهم الأول أن يقوم بإحضار مسدس وسيارة غير سيارته فوافق المتهم الأول على ذلك وبنفس اليوم قام باستئجار سيارة نوع هونداي لون اخضر زيتي خصوصي من الشاهد لمدة أربعة أيام بحجة استخدامها بعرس كما قام بشراء مسدس غير مرخص نوع براوننج نمرة ٩ ملم (برشوت ١٤) وعتاد من المتهم الخامس بمبلغ ثلاثمائة وتسعين ديناراً ثم توجه المتهمان الثاني والثالث إلى المتهم في أبو نصير وهناك سألاه عن المسدس فقام بإعطائه للمتهم الثاني وبعدها ذهبوا جميعاً إلى منطقة خالية وقام المتهم الثاني بتجريب المسدس وأطلق منه عيارين ناريين في الهواء ليتأكد من صلاحيته ثم عادوا إلى منطقة أبو نصير للبحث عن مسكن المغدور لقتله وبعد السؤال والتحري وصلوا إلى الشقة وتبين لهم من خلال أحد الأشخاص انه لا يوجد أحد في الشقة سوى والد المغدور فقاموا بعدها بالبحث عن المغدور إلا انهم لم يجدوه فغادروا بعدها إلى شقتهم وهناك اتفقوا على أن يستيقظوا في صباح اليوم الباكر للذهاب

إلى سوق الحلال في منطقة البقعة كون المغدور يعمل هناك وبالفعل ناموا جميعاً بنفس الشقة واستيقظوا بحدود الساعة الخامسة وأربعين دقيقة من يوم ٢٠٠٣/٨/٨ وقام المتهمان الثاني والثالث بأخذ حقائبهما وكان المسدس بحوزة المتهم . وذهبوا جميعاً بالسيارة التي استأجرها المتهم الأول إلى سوق الحلال في منطقة البقعة حيث قاد المتهم الأول موسى السيارة وركب المتهم الثاني بجانبه وركب المتهم الثالث في الكرسي الخلفي وهناك وبعد أن وصلوا إلى الشارع المؤدي إلى سوق الحلال شاهدوا المغدور يسير على قدميه باتجاه عمله فاقتربوا منه وتوقفوا بجانبه وبعد أن تأكّدوا بأنه المقصود حاول المغدور الهرب إلا أن المتهم بادره بإطلاق النار عليه فأصابه وسقط المغدور على الأرض ثم نزل المتهمان الثاني والثالث من السيارة واقتربا من المغدور وقام المتهم الثاني بإطلاق عدة أعيرة نارية على المغدور ثم ركبا بالسيارة وتوجّهوا إلى الأغوار الجنوبية حسب الاتفاق المسبق بينهم لتهديب المتهم الثالث إلى الضفة الغربية وهناك نزل المتهمان الثاني والثالث سليمان وبقي المسدس بالسيارة وتمكنا من مغادرة البلاد بحدود الساعة الثامنة والرابع صباحاً وعاد المتهم الأول إلى مدينة مادبا وقام بإخفاء المسدس في الأرض بجانب الخربوش الذي تقيم به والدته وأعاد السيارة التي استأجرها إلى صاحبها وتم بعدها إلقاء القبض عليه واعترف بالجريمة البشعة التي اشترك بتنفيذها وبالكشف على جثة المغدور تبين أنها مصابة بسبعة أعيرة نارية في مختلف أنحاء الجسم وعلل سبب الوفاة بالنزيف الدموي نتيجة الإصابة بالأعيرة النارية وجرت الملاحقة).

وبعد استكمال إجراءات الدعوى وسماع البينات وتقديم الأدلة توصلت محكمة الجنايات الكبرى إلى أن وقائع الدعوى تتلخص في أنه:

يوجد خلافات سابقة بين أشقاء المغدور من جهة وبين أفراد من عائلة ومنهم المتهمون وذلك على أثر مشاجرة سابقة حصلت بينهم أدت إلى وفاة المرحوم عام ١٩٩٨ وهو شقيق للمتهم الرابع وأخ لام للمتهم الثاني . وأن باقي المتهمين هم من أبناء عمومته ولم يتم الصلح بتلك القضية ومنذ ذلك التاريخ استقر بفكر أخوان المرحوم الأخذ بالتأثر لآخيههم وقاما بالتخطيط والتفكير بطريقة إلى أن استقر رأيهم على قتل المغدور عندها قام المتهم الرابع الموجود بالضفة الغربية في بداية الشهر الثامن من عام ٢٠٠٣ بالاتصال هاتفياً مع المتهم الأول وطلب منه أن يقوم بمساعدته في قتل المغدور وحرصه على ذلك

مقابل عرضه عليه بأن يقوم بتزويجه من ابنته وإعطائه شقة سكنية عندها وافق المتهم على عرض المتهم واخبره المتهم بأنه سوف يرسل له المتهمين الثاني والثالث من فلسطين إلى الأردن خصيصاً لتنفيذ ما اتفقا عليه وطلب منه أن يشتركوا جميعاً بقتل المغدور وطلب منه بعد ذلك أن يقوم بتهريب المتهم إلى فلسطين ويقوم بتسليم المتهم إلى الشرطة ...

بعد ذلك حضر المتهمان والتقيا بالمتهم الأول في منطقة أبو نصير وتحدثوا بالهاتف مع المتهم الرابع الذي بقي في فلسطين واعلماه بخطة القتل عندها طلب المتهمان من المتهم أن يقوم بإحضار مسدس لهذه الغاية بالإضافة إلى تجهيز سيارة فوافق المتهم على طلبهم وقام بنفس اليوم باستئجار سيارة نوع هونداي لون اخضر لوحة خصوصي من الشاهد لمدة أربعة أيام مقابل مبلغ سبعين ديناراً ثم قام المتهم بشراء مسدس براشوت نوع براوننج عيار ٩ ملم وعتاد من الظنيز مقابل مبلغ ثلاثمائة وتسعين ديناراً وقام بإعطائه للمتهم عمر وذهبوا جميعاً لمنطقة أبو نصير للبحث عن المغدور واهتدوا إلى مكان سكنه وعند ذهابهم إلى منزله لم يلتقوا به وشاهدوا والده بالشقة فغادروا واستمروا بالبحث عن المغدور ولما لم يجدوه عادوا إلى الشقة المستأجرة من قبل المتهم في منطقة أبو نصير وناموا ليلتهم على اتفاق أن يستيقظوا صباح اليوم التالي مبكراً وبالفعل وفي صباح اليوم التالي الذي صادف تاريخ ٢٠٠٣/٨/٨ استيقظوا باكراً وحوالي الساعة الخامسة وأربعين دقيقة صباحاً غادر المتهمون الثلاثة ومعهم حقائبهم والمسدس المعد مسبقاً الذي كان بحوزة المتهم الشقة وذهبوا إلى منطقة البقعة حيث كان المتهم يقود السيارة التي كان قد استأجرها لهذه الغاية فيما رافقه المتهم الذي كان يجلس بجانبه وكان المتهم يجلس بالمقعد الخلفي من السيارة وذهبوا إلى سوق الحلال حيث يعمل المغدور بتجارة الأغنام هناك وعند وصولهم قام المتهم عند مشاهدته للمغدور بالمناداة عليه ومباشرة قام المتهم بإطلاق عدة عيارات نارية باتجاهه من المسدس الذي كان بحوزته ثم نزل المتهمان من السيارة وركضوا باتجاه المغدور ثم تابع المتهم إطلاق النار باتجاهه حتى ارداه قتيلاً وسقط على الأرض عندها ركب المتهمان بالسيارة التي يقودها المتهم وغادروا المكان هاربين حيث توجهوا إلى منطقة الاغوار الجنوبية حسب الاتفاق المسبق بينهم وذلك لتهريب المتهم إلى فلسطين وعند وصولهم هناك نزل المتهمان وسليمان من السيارة وتركوا المسدس داخل السيارة وعاد المتهم بسيارته المستأجرة

إلى مادبا وقام بإخفاء المسدس بأرضية الخيمة التي تسكنها والدته في مادبا وأعاد السيارة إلى صاحبها فيما تمكن المتهمان من مغادرة البلاد إلى فلسطين وبعد إلقاء القبض على المتهم واعترافه بواقعة الجريمة واشترائه مع المتهمين وتنفيذها قام بتمثيل الجريمة وجرت التحقيقات ثم تمت الملاحقة وبعد الكشف على جثة المغدور تبين أنها مصابة بسبعة أعيرة نارية في أنحاء متفرقة من الجسم وعلل سبب الوفاة بالنزف الدموي نتيجة الإصابة بالأعيرة النارية.

وقالت المحكمة وبتطبيق القانون على الوقائع التي خلصت إليها المحكمة نجد أن ما قام به المتهم المغدور نايف المعنون الذي تسبب اشقاؤه بقتل شقيقهم عام ١٩٩٨ وتفكيره بكيفية الانتقام من المغدور إلى أن توصل بمساعدة المتهم الذي احضر له المسدس المستخدم بقتل المغدور وذهابه إلى مكان سكن المغدور برفقة المتهمين للبحث عنه وطلبه من المتهم تجهيز سيارة لنقله إلى مكان تواجد المغدور علماً بأنه حضر قبل يومين من مكان إقامته في فلسطين للقيام بعملية الانتقام إلى أن استدل على مكان تواجد المغدور بيوم ووقت الحادث في سوق الحلال بمنطقة البقعة أثناء أن كان ماشياً على رجليه فيما كان المتهم يجلس بجانب السائق المتهم الذي تباطأ ووقف بسيارته بجانب المغدور ثم مبادرته له بإطلاق النار عليه من المسدس الذي كان بحوزته والمعد مسبقاً لهذه الغاية حتى سقط على الأرض ثم نزوله من السيارة ومتابعة إطلاق عيارات نارية على أنحاء متفرقة من جسم المغدور أثناء سقوطه على الأرض حتى يتقن أنه قد فارق الحياة ومغادرته المغدور مضرجاً بدمائه وعودته مع المتهمين ثم ذهبهم إلى منطقة الأغوار الجنوبية بناءً على الاتفاق المسبق بينهم للهروب خارج البلاد ومن ثم العودة إلى فلسطين وكان سبب وفاة المغدور النزف الدموي نتيجة الإصابة بالأعيرة النارية في رأس المغدور ووجهه وصدره ونفاذها إلى رئتيه هذه الأفعال الصادرة عن المتهم تدل دلالة أكيدة على أن نيته قد اتجهت إلى قتل المغدور وازهاق روحه بدليل استخدامه السلاح القاتل وهو المسدس وإطلاقه العيارات النارية (السبعة) عن قرب وفي رأس المغدور ووجهه وصدره وتكراره إطلاق النار حتى اجهز على المغدور وفارق الحياة.

كما تجد المحكمة أن المتهم قد أقدم على فعلته بعد تصميم وتفكير هادئ وروية وتخطيط استغرق فترة كافية من الزمن لتنفيذ ما عزم عليه والذي تمثل ابتداءً بتفكيره بأداة

القتل إلى أن اهتدى إلى المسدس الذي جهزه له المتهم والسيارة التي جهزها المتهم موسى أيضاً لتسهيل مهمته وسبق حادثة القتل البحث والتحري عن المغدور حتى اهتدى عليه بسوق الحلال بمنطقة البقعة وبتنفيذه لما خطط له بقتله بدم بارد واعصاب هادئة مما يبعث على ذلك فناعة المحكمة بأن فعل المتهم استجمع كافة أركان وعناصر جنائية القتل العمد المنصوص عليها في المادة ٣٢٩ عقوبات وبالتالي فإن ما قام به المتهم شكل كافة أركان وعناصر جنائية القتل العمد خلافاً لأحكام المادة ١/٣٢٨ عقوبات وليس جنائية القتل العمد بالاشتراك خلافاً للمادتين ١/٣٢٨ و ٧٦ عقوبات كما ورد بإسناد النيابة العامة الأمر الذي يتعين معه تعديل وصف التهمة وعملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من الأصول الجزائية تقرر المحكمة تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية القتل العمد بالاشتراك خلافاً للمادتين ١/٣٢٨ و ٧٦ عقوبات إلى جنائية القتل العمد طبقاً لأحكام المادة ١/٣٢٨ عقوبات.

وأما بالنسبة لجنائية القتل العمد بالاشتراك المسندة للمتهمين خلافاً للمادتين ١/٣٢٨ و ٧٦ عقوبات تجد المحكمة أن الأفعال التي قام بها المتهمان والصادرة عنهما تمثلت بقيام المتهم بتجهيز المسدس والسيارة للمتهم الثاني حيث قام المتهم بقيادة السيارة ومرافقة المتهم إلى مكان تواجد المغدور لارتكاب جريمة القتل ومرافقة المتهم له أيضاً بنفس السيارة - هذه الأفعال الصادرة عن المتهمين شددت من أزر المتهم وقوت من عزمته بإطلاق العيارات النارية على المغدور وساعدته عليها بناء على الاتفاق المسبق بينهم وأنها بالتالي تكون قد شكلت سائر أركان وعناصر جنائية التدخل بالقتل العمد طبقاً للمادتين ١/٣٢٨ و ٢/٨٠ عقوبات وليس كما ورد بإسناد النيابة العامة من أنها جنائية القتل العمد بالاشتراك طبقاً للمادتين ١/٣٢٨ و ٧٦ عقوبات لذا وعملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من الأصول الجزائية تقرر المحكمة تعديل وصف التهمة المسندة للمتهمين من جنائية القتل العمد بالاشتراك خلافاً للمادتين ١/٣٢٨ و ٧٦ عقوبات لتصبح جنائية التدخل بالقتل العمد طبقاً لأحكام المادتين ١/٣٢٨ و ٢/٨٠ عقوبات.

وبالنسبة لجنائية التدخل والتحريض على القتل العمد المسندة للمتهم خلافاً لأحكام المادتين ١/٣٢٨ و ٧٦ و ٢/٨٠ عقوبات تجد المحكمة أن النيابة العامة قد أثبتت قيام المتهم بتحريض المتهم والمتهمين على ارتكاب الجنائية المسندة إليهم ومن الرجوع لأحكام المادة ٨٠ عقوبات

نجدها تنص على انه يعد محرصاً من حمل أو حاول أن يحمل شخصاً آخر على ارتكاب جريمة بإعطائه نقوداً أو بتقديم هدية له أو بالتأثير عليه بالتهديد أو بالحيلة والخديعة أو بصرف النقود أو

وأنه في ضوء النص المشار إليه تجد المحكمة أن المتهم كان قد وعد المتهم بتزويجه من ابنته وتأمين شقة له للسكن فيها لحمله على ارتكاب الجريمة وترغيبه فيها وقد ثبت ذلك من خلال ظروف الدعوى والبيانات المقدمة فيها واعتراف المتهم الصريح.

وبالتالي فان هذه الأفعال الصادرة عن المتهم جمال إنما تشكل سائر أركان وعناصر جناية التدخل والتحرير على القتل العمد المسندة إليه خلافاً لأحكام المادتين ١/٣٢٨ و ٢٠١/٨٠ عقوبات.

وأما بالنسبة لجنحة حمل وحياسة سلاح ناري المسندة للمتهمين والظنين وحيث تجد المحكمة أن النيابة العامة قد أثبتت حيازتهم للمسدس غير المرخص والمضبوط في هذه القضية الأمر الذي يتعين معه إدانتهم جميعاً بهذه التهمة.

ونتيجة لذلك أصدرت القرار رقم ٢٠٠٣/١٠١٤ وجاهياً بحق المجرم قابلاً للتمييز ومميزاً بحكم القانون وغيبياً بحق المجرم قابلاً لإعادة المحاكمة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٨ مقررته فيه ما يلي:

١- إدانة المتهمين والظنين

بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص المسندة إليهم طبقاً للمادتين ٣ و٤ من قانون الأسلحة النارية والذخائر وعملاً بذاات المادتين ودلالة المادة ١١/ج من نفس القانون الحكم بحبس كل واحد منهم ثلاثة اشهر والرسوم ومصادرة المسدس المضبوط محسوبة لكل واحد منهم مدة التوقيف.

٢- تجريم المتهم بجناية التدخل بالقتل العمد طبقاً لأحكام المادتين ١/٣٢٨ و ٨٠ عقوبات وفق ما عدلت.

- ٣- تجريم المتهم بجناية التدخل بالقتل العمد طبقاً لأحكام القانون ١/٣٢٨ و ٨٠ عقوبات وفق ما عدلت.
- ٤- تجريم المتهم بجناية التدخل والتحريض على القتل العمد طبقاً لأحكام المادتين ١/٣٢٨ و ٨٠ عقوبات.
- ٥- تجريم المتهم بجناية القتل العمد طبقاً لأحكام المواد ١/٣٢٨ عقوبات وفق ما عدلت.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت ما يلي:

- ١- عملاً بأحكام المواد ١/٣٢٨ و ٨٠ و ٨١ من قانون العقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمسة عشر سنة والرسوم ونظراً لإسقاط الحق الشخصي واعتبار ذلك من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بالمادة ٣/٩٩ تقرر المحكمة تخفيض العقوبة المحكوم بها إلى النصف بحيث تصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم وعملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة المسدس المضبوط.
- ٢- عملاً بالمواد ١/٣٢٨ و ٨٠ و ٨١ عقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمسة عشر سنة والرسوم وعملاً بأحكام المادة ٧٢ ادغام العقوبتين المحكوم بهما وتنفيذ العقوبة الأشد بحقه بحيث تصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس عشرة سنة والرسوم.

٣- عملاً بأحكام المواد ١/٣٢٨ و ٨٠ و ٨١ عقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس عشرة سنة والرسوم.

- ٤- عملاً بالمادة ١/٣٢٨ عقوبات إعدام المجرم الموت وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات ادغام العقوبتين المحكوم بهما وتنفيذ الأشد بحيث تصبح إعدامه شقفاً حتى الموت ومصادرة المسدس المضبوط.

وبتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٢ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف الدعوى إلى محكمتنا بحكم أن القرار الصادر فيها مميز بحكم القانون عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مشفوعاً بمطالعة خطية جاء فيها أن الحكم جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه عيب من العيوب التي تستدعي نقضه والواردة في المادة ٢٧٤ من أصول المحاكمات الجزائية .

وتقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة خطية مؤرخة في ٢٠٠٥/٦/٦ ملتصقاً فيها تأييد القرار المميز .

وحيث أن الحكم مميز بحكم القانون على مقتضى المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى فإننا نجد بالنسبة للمحكوم عليه

أ- من حيث الواقعة الجرمية :

أن ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى جاء مستنداً إلى بيئة قانونية ثابتة في الدعوى ومنها الخبرة الفنية المتمثلة في شهادة الطبيب الشرعي د. اختصاصي الطب الشرعي حول التقرير الطبي المنظم من قبله وشهادات الشهود والتي تضمن القرار المميز مقتطفات منها ، حيث ورد بشهادة الدكتور المذكور أن سبب الوفاة ناجم عن النزف الدموي الكبير والحاد داخل الصدر نتيجة تمزق الرئتين والقلب ونزف الدماغ بالإضافة إلى النزيف الدموي الخارجي من جروح الدخول والخروج من الاعيره النارية السبعة التي أصيب بها

ب- من حيث التطبيقات القانونية :

نجد أن قيام المتهم بإطلاق عدة عيارات نارية باتجاه المغدور عن سابق تصور وتصميم وإعداد من المسدس الذي كان بحوزته ثم متابعة المتهم إطلاق النار عليه حتى أوداه قتيلاً وسقط على الأرض كل ذلك إنما يشكل جناية القتل العمد المسندة إلى المتهم بمعناها القانوني الوارد في المادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات ، وينسحب ذلك على باقي المتهمين بصفتهم متدخلين .

وحيث توصل القرار المميز إلى ذات النتيجة فيكون متفقاً مع الأصول والقانون .

ج- من حيث العقوبة :

نجد أن العقوبة المفروضة بحق المجرم تقع ضمن الحد القانوني للجناية التي جرم بها ولذلك يكون القرار المميز موافقاً للأصول والقانون.

لهذا وتأسيساً على ما تقدم وحيث أن الحكم المميز بالنسبة لـ جاء مستوفياً لجميع الشرائط القانونية ولا يشوبه عيب من العيوب الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية نقرر تأييده في ما يتعلق بالمجرم وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قرار أصدر بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٥/٧/٢٠٠٥م

القاضي المترنس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان



دقق / رش